المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا - إثيوبيا (13-16 يوليو 2015م)

كلمة معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف
رئيس وفد المملكة العربية السعودية

دولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية
السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة
السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة
أصحاب الفخامة، والمعالي، السيدات والسادة

يطيب لي بدايةً أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وخالص تمنياته لمؤتمرنا هذا بالنجاح. ويسرني أيضًا أن أعبر عن سعادتنا بالتواجد في هذا البلد الصديق، وأن أغتنم الفرصة للتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان لرئيس وزراء إثيوبيا والحكومة الأثيوبية على استضافة هذا الحدث الهام، ولما حظينا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

إن اجتماعنا اليوم للاتفاق على إطار لتمويل جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015م سيوفر نقطة الإنطلاق

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تعتبر هذه الأهداف أكثر طموحًا وأوسع نطاقًا وأكبر حجمًا مقارنةً بالأهداف الإنمائية للإلفية، الأمر الذي يتطلب توفير موارد مالية تتناسب مع طموح ونطاق وحجم هذه الأهداف.

ولذلك، فإنهُ من المهم أن يكون حديثنا في مجال التمويل من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة في السياق الصحيح، والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، حيث تحدد الوثيقة جهود التنمية المستدامة في القضاء على الفقر مع حماية البيئة، وتحقيق النمو مع المساواة، وتوفير وظائف مناسبة مع تحقيق الشمول الاجتماعي، وتنمية القطاع الخاص مع تعزيز التجارة الحرة.

من الأهمية بمكان أيضاً عدم الخلط بين مناقشات تمويل التنمية مع غيرها من القضايا التي يتم مناقشتها في منتديات الأمم المتحدة الموازية. ومن هذا المنطلق يجب فصل مسار التمويل التقليدي للتنمية عن مسار تمويل التغير المناخي، حيث يجب أن تتم عملية تمويل التغير المناخي من موارد إضافية، وتمويلهِ أيضًا من الالتزامات المعلنة بموجب اتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي. ولا بد كذلك من فصل ترتيبات الرصد والمساءلة لكل نوع من أنواع التمويل، حيث يعد ذلك مهماً ليس فقط لرصد ومتابعة الالتزامات المعلنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، ولكن أيضاً لتركيز الجهود الدولية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

أصحاب الفخامة والمعالي ،،،

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلتزامًا صادقًا وجهوداً مخلصة وموارد هائلة، كما أُشير إليه في تقرير بنوك التنمية متعددة الأطراف. وغني عن القول أن بنوك التنمية متعددة الأطراف سيكون لها دورًا محوريًا وحاسمًا في إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية فضلاً عن حشد التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الجهود القائمة لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، فمن الواضح أن المجتمع الدولي يواجه تحدياً يتطلب الاستفادة من الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة عالية. ومن البديهي أن يكون للمساعدات الإنمائية الرسمية دورًا مهمًا في عملية تمويل التنمية، خاصةً في دعم

الـدول الأكـثر فقـراً، ولكـن هـذه المسـاعدات لـن تكـون كافيـة، حيـث يتطلـب تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة جهـودًا إضـافية لتعبئـة المـوارد مـن جميـع المصـادر المتاحـة: المحليـة والدوليـة، العامـة والخاصـة، بمـا في ذلـك مـوارد الأعمـال الخيريـة الخاصـة. وفي هـذا الصـدد، نـرى أهميـة أن تقـوم كل دولـة بـدورها في تعبئـة وتـوفير التمويـل الـلازم للتنميـة، بمـا يتفـق مـع قـدراتها وامكانياتهـا، وتبعاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وبالنسـبة لـدور المسـاعدات الإنمائيـة الرسـمية، فـلا يـزال التعريـف التقليـدي لهـذه المسـاعدات قائمـاً لتحقيـق هـدفنا المشـترك المتمثـل في الحـد مـن الفقـر وتعزيـز التنميـة المسـتدامة. وأود التأكيـد علـى أهميـة الالـتزام باسـتهداف حجـم هـذه المساعدات عند نسبة 0.7 في المئة من إجمالي الدخل القومي.

ومـن المهـم كـذلك أن ننـوه بـأن مصـادر التمويـل الأخـرى ينبغي أن تـؤدي دورهـا أيضـاً في تمويـل التنميـة المسـتدامة، بمـا في ذلـك تعبئـة المـوارد المحليـة، واسـتثمارات القطـاع الخـاص، الـذي يتضـمن استكشـاف آليـات تمويليـة مبتكـرة. وفي هـذا الإطـار، جميعنـا يـدرك الأهميـة المتزايـدة للتمويـل الإسـلامي وحصـته المتناميـة بـوتيرة سـريعة في المعـاملات الماليـة علـى الصـعيد العـالمي، حيـث يمكـن أن يـوفر التمويـل الإسـلامي قيمـة مضـافة

لتعزيز الموارد المتاحة لتمويل التنمية المستدامة نظراً لفعاليته من حيث التكلفة، ولتعبئة الموارد المحلية.

أصحاب الفخامة والمعالي ،،،

إن المملكة العربية السعودية ستواصل دورها الإيجابي والمؤثر في تمويل التنمية عالميًا، وذلك استمرارًا لما قدمته على مدى العقود الماضية، باعتبارها مساهمًا رئيسًا في دعم جهود التنمية في الدول النامية على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، حيث تقدم المملكة الدعم المالي والمساعدات الإنسانية والتنموية للدول النامية. ويأتي هذا الدعم من خلال عدة قنوات، خاصةً الصندوق السعودي للتنمية، وبنوك التنمية الإقليمية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ومؤسسات التمويل العربية. وتحافظ المملكة كذلك على مستوى مرتفع من المساعدات الإنمائية الثنائية تتجاوز الهدف المتفق عليه في الأمم المتحدة.

كما أن المملكة تعتبر ثاني أكبر مصدر للتحويلات المالية على الصعيد العالمي ، حيث تجاوزت هذه التحويلات المالية 41 مليار دولار أمريكي في عام 2014م، وحققت ما يعادل 6 في

المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وتساهم هذه التحويلات إلى حد كبير في التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الاستهلاك المحلي والاستثمار في الدول النامية، بالإضافة إلى أنها تساعد بشكل مباشر في دعم موازين المدفوعات في الدول المستفيدة.

ختاماً، نتطلع إلى وثيقة ختامية توازن بين الطموح والواقعية وتعكس بصورة عادلة احتياجات وتطلعات جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة: الصغير والكبيرة، الفقيرة والغنية، النامية والمتقدمة، مؤكدين حرصنا على العمل لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وشكرا لكم ،،،